

الأبعاد السياسية

لقضيتي الهجرة غير الشرعية والحماية الدولية

في جمهورية مصر العربية

مقدمة:

تُعد قضيتا الهجرة غير الشرعية واللجوء اثنتين من أهم القضايا التي طفت بإلحاح على الساحة العالمية خلال السنوات الماضية، والتي أسهمت في إذكائها الاضطرابات الأمنية والصراعات المختلفة التي أضحت تسود العديد من البلدان الطاردة للمهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء، بالتوازي مع تعاظم الفجوات التنموية المعهودة بين مناطق العالم وبلدانه، والتي ساهم انتشار وباء Covid-19 في تعزيزها. وبطبيعة الحال، لم تكن مصر بمعزل عن هاتين القضيتين؛ لاسيما في ظل موقعها الجغرافي الذي يربط بين ثلاث قارات (أفريقيا وأوروبا وآسيا)؛ إحداها - ألا وهي أوروبا - يتوق النازحون إلى بلوغها بحكم ما عُرف عنها من تقدم وازدهار، وما أُشيع عنها من احترام وتقدير لحقوق الإنسان.

بيد أن إجراءات الأمننة وتصادد التيارات الشعبوية في أنحاء القارة الأوروبية، فضلاً عما أضحت تنعم به مصر ذاتها من أمنٍ يدعم خطوات البناء والتنمية، في إقليمٍ يعج بالاضطرابات، وكذا نجاحها في منع خروج أي مركب هجرة غير شرعية منها منذ سبتمبر 2016 - كل ذلك أفضى إلى تحول مصر من دولة عبور إلى دولة مقصد بالنسبة لآلاف النازحين الأجانب الذين بلغ عددهم أكثر من 5 مليون فرداً. والواقع أن تعاطى الدولة المصرية مع هؤلاء النازحين قد اتسم بالإيجابية إلى حد كبير، رغم عدم تمتعهم جميعاً بصفة اللجوء.

وفي إطار ما تسعى إليه هذه الورقة من تناول الأبعاد السياسية لهذه القضية بالنسبة لجمهورية مصر العربية، فإنها تعرض أولاً لنبذة تعريفية لمفهومَي الهجرة غير الشرعية والحماية الدولية، التي يُعد اللجوء أحد أشكالها البارزة، ثم تتطرق إلى الوضع المصري وإحصاءات الأجانب ذوي الصلة، ثم عوامل ودوافع النزوح والتمركز في الأراضي المصرية، فالمعالجة السياسية المصرية لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين وطالبي الحماية الدولية، بما تتضمنه من فرص وتحديات للدولة المصرية، ثم تعرض أخيراً لعددٍ من التوصيات ذات الصلة.

أولاً: توطئة مفاهيمية:

بالنسبة لمفهوم الهجرة غير الشرعية، من المفيد بدايةً الإشارة إلى التعريف العام للهجرة بشكلٍ مختصر؛ لكونه الأصل والأعم، ثم يُتطرق إلى ذلك الخاص بالهجرة غير الشرعية. وفي هذا السياق، يُشار إلى أن كلمة الهجرة مأخوذة

في الأصل من الهجر، والهجرُ يعنى التَّرك؛ أى الخروج من أرضٍ إلى أرض. ⁽¹⁾ وللهجرة عدة أنواع وفقاً لطبيعتها؛ فهناك الهجرات قصيرة المدى وطويلة المدى، والهجرات الفردية والجماعية، والهجرة غير الشرعية محل البحث، والهجرات الإقليمية والدولية... إلخ. كذلك فإن هناك أنواعاً عدة من المهاجرين، من بينها على سبيل المثال المهاجر الاقتصادي (Economic Migrant) الذي يترك دولة إقامته المعتادة ليقوم في دولة أخرى تتسم بمستويات تنمية متقدمة تُمكنه من تطوير مستوى حياته المعيشية، وكذا المهاجر البيئي (Environmental Migrant) الذي يهجر مكان إقامته المعتاد للعيش في مكان آخر داخل أو خارج دولته - مؤقتاً أو دائماً - بسبب حدوث تغير بيئي من شأنه التأثير سلباً على حياته ومستوى معيشته. ⁽²⁾ وبالتعرض للهجرة الدولية (International Migration) التي لها أهميتها في هذا الصدد، نظراً لارتباط الهجرة غير الشرعية بها، فإنها تعبر - وفقاً للقاموس الإنجليزي للمصطلحات السياسية والحكومية - عن "الانتقال إلى دولة أجنبية للعيش فيها مؤقتاً". ⁽³⁾ وطبقاً للموسوعة العربية الميسرة، فإنها تشير إلى "انتقال الأشخاص من دولة إلى أخرى عبر اجتياز الحدود الدولية المرسومة للدول، وتعود بصورة رئيسية إلى العوامل الاقتصادية، على أن الدين أو الجنس قد يلعبان دوراً في بعض الأحوال". ⁽⁴⁾

في سياق متصل، وفيما يتعلق بمفهوم الهجرة غير الشرعية (Irregular / Illegal Migration) ⁽⁵⁾، فهو يُطلق - طبقاً لما تتبناه المنظمة الدولية للهجرة - على حركة الأفراد وتنقلاتهم خارج إطار القواعد التنظيمية الرسمية لكل من الدولة الأم ودولتي المرور والوجهة. فبالنسبة للدولة الأم (State of Origin or Sending State) تكون الهجرة غير شرعية عند عبور الفرد حدودها الإقليمية باستخدام وثيقة سفر غير صالحة رسمياً أو مزورة، أو عند عدم اكتمال الإجراءات الإدارية الخاصة بتنظيم المغادرة. أما بالنسبة لدولتي المرور (Transit State or State of Crossing) والوجهة (State of Destination or Receiving State)، فتكون الهجرة غير شرعية عند الدخول أو البقاء أو العمل فيهما دون وجود الإذن الخاص بذلك. واشتقاقاً من التعريف السابق، فإن المهاجر غير الشرعي (Irregular / Illegal Migrant) هو الشخص الذي يحاول اجتياز حدود دولة ما - أو يكون بداخلها بالفعل - دون إذن منها أو هو ذاك الذي يمكث في دولة ما بعد انتهاء مدة إقامته الرسمية فيها، حتى وإن كان قد هاجر إليها ودخلها بطريقة شرعية، ومن ثمَّ فيكون وجوده ذاته غير شرعي في هذه الدولة. ⁽⁶⁾

¹ جمال الدين ابن منظور. لسان العرب. تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي. (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص ص 4616-4617.

² Richard Perruchoud and Jillyanne R. Cross (eds.). **Glossary On Migration**. International Migration Law (N° 25). Second Edition. (Geneva: International Organization for Migration (IOM), 2011), Pp. 32, 33, 39.

³ Peter Holmes (ed.). **Dictionary of Politics and Government**. Third Edition. (London: Bloomsbury Publishing Plc., 2004), Pp. 118, 85.

⁴ إيناس مصطفى وسمية عبد الله وآخرون (محررون). الموسوعة العربية الميسرة. الطبعة الثالثة. المجلد السابع. (بيروت: المكتبة العصرية، 2009)، ص 3491.

⁵ من المرادفات الإنجليزية الأخرى لهذا المفهوم:

Unauthorized, Insufficiently documented, Undocumented, Uncontrolled, Clandestine or Secret Migration/ mobility.

– See: Richard Perruchoud and Jillyanne R. Cross (eds.). **Op. Cit.**, P. 54.

⁶ Ibid.

هذا، ويرتبط مفهوم الهجرة غير الشرعية بعدة مفاهيم أخرى تتقارب معه في طبيعتها، ويُعد العامل المشترك بينهم جميعاً هو صفة عدم شرعية الفعل التي تلتصق بكلٍ منهم، وذلك على غرار: مفهوم العمل غير المشروع (Illegal Employment / Work) الذي يشير ببساطة إلى الشروع - أو الانخراط الفعلي - في أي نشاط اقتصادي يخالف الأحكام القانونية المنصوص عليها في تشريعات دولة ما؛ ومفهوم تجاوز حد الإقامة (Illegal Staying or Overstaying) الذي يعبر عن إطالة مدة المكوث في دولة ما بعد انتهاء مدة الإقامة الرسمية التي مُنح لأجلها إذن الدخول؛ ومفهوم تهريب المهاجرين (Smuggling of Migrants) الذي يُعد إجراءً يقوم به بعض الأفراد أو العصابات لتهريب مَنْ يريد الهجرة وإيصالهم إلى دولة ما براً أو بحراً أو جواً بطريقة غير شرعية في مقابل الحصول على مبلغ مالي معين أو أي منفعة مادية أخرى، ويمكن القول أن هذا المفهوم يحوي في مضمونه الاتجار في البشر (Human Trafficking)، بالنظر إلى أن الاتجار لا محالة تهريب للبشر وأسلوب غير شرعي للهجرة؛ يُضاف إلى ذلك مفهوم ترحيل المهاجرين (Return of Migrants) الذي يعني الإعادة الإجبارية للمهاجر الذي يتبين عدم شرعية وجوده على إقليم دولة ما إلى دولته الأم التي يحمل جنسيتها، ويتم ذلك بناءً على قرار الترحيل (Return Decision)، وهو قرار أو قانون إداري أو قضائي يقضي بعدم مشروعية بقاء هذا المهاجر على الإقليم، مع إلزام الأول بمغادرة الأخير أو ترحيله إلى دولته الأم. (7)

من جهةٍ أخرى، وبالنسبة لمفهوم الحماية الدولية (International Protection)، فيعني إجمالاً "حماية الحقوق الأساسية لفئة معينة من الأشخاص، خارج دولهم الأم، جزاءً وجود تهديد ما عليهم داخل أقاليم بلدانهم". (8) ولعلّ اللجوء هو النوع الأبرز من أنواع الحماية الدولية التي تشمل أيضاً كلاً من الحماية الثانوية والحماية الإنسانية. يشير اللجوء (Refuge / Asylum) في مغزاه إلى الاستناد إلى الشيء والتقوى به؛ فيقال "ألجأه" بمعنى عصمه وآواه. (9) وبهذا المعنى وردت كلمة (Asylum) في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية لتعني الملجأ؛ أي "المكان الذي يأمن فيه اللاجئُ إليه". (10) هذا، فيما يعود الجذر الإنجليزي للكلمة إلى اللفظ اليوناني "Asyilia" المقابل لكلمة "Inviolability"، والذي يعني "شيئاً غير قابل للاستيلاء أو المصادرة"، (11) ويكأنه يُدلّل على أصالته كحق أساسي من حقوق الإنسان

⁷ وليد مجد القاضي. معضلة الاتساق بين سياسة الاتحاد الأوروبي والسياسات القومية تجاه قضيتي الهجرة غير الشرعية واللاجئين منذ عام 2011: دراسة لنماذج مُختارة من دول الاتحاد. رسالة ماجستير غير منشورة. (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، مارس 2022)، ص ص 17 - 19.

⁸ Asylum and Migration: Glossary 3.0 (A tool for better comparability produced by European Migration Network (EMN). October 2014, P. 186. Website of (EMN). <http://emn.ie/files/p_20141124094056emn-glossary-en-version.pdf>, Accessed on 3-1-2016.

⁹ بينما "ألجأه إلى شيء" أي اضطره إليه. - انظر: جمال الدين ابن منظور. مرجع سبق ذكره، ص 3997.

¹⁰ أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي، فرنسي، عربي). (القاهرة: مكتبة لبنان، 1982)، ص 29.

¹¹ Katrien Desimpelaere. The Dublin Regulation: Past, Present and Future. A Published Master Thesis. (Ghent: Gent University, Faculty of Law, 2015), P. 6. Available at website of GU. <http://lib.ugent.be/fulltxt/RUG01/002/213/386/RUG01-002213386_2015_0001_AC.pdf>, Accessed on 15-3-2022.

التي يجب أن تُكفل له بصورة كاملة ودائمة. وهكذا، بالجمع بين كل من كلمتي الملجأ والحق، فيمكن القول أن اللجوء يشير بصفة عامة إلى حق الإنسان الأساسي في الحصول على الحماية والأمان من أي خطر يهدده. (12)

ولقد كرّس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق اللجوء بنصّه على أن "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلادٍ أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد". (13) ومن جانبها، طوّلت الاتفاقية الدولية لتنظيم شؤون اللاجئين لعام 1951 في توضيح أنواع الاضطهاد وماهية اللاجئ في تعريفها له بأنه "كل شخص يوجد... وبسبب خوفٍ له ما يبرره من التعرّض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، [يوجد] خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب، بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية [Stateless Person]، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب، بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد". (14) وبناءً على ما سبق، وتأكيداً على أن جوهر اللجوء يتمثل في الحماية التي تمنحها دولة ما لفردٍ توافرت فيه مقتضيات المنح، فيفترض أن تضمن هذه الحماية ألا يُكره المستفيد منها على العودة إلى الدولة التي يكون عرضةً فيها للخطر بأى شكل، (15) وذلك وفقاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية (Non-refoulement) المذكور في المادة (33) من اتفاقية عام 1951، والذي ينص على أنه "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها".

في سياقٍ متصل، ومثل اللجوء، لا تعدو الحماية الدولية الثانوية (Subsidiary International Protection) ((SIP)) بمعناها العام أن تكون حماية دولية تمنحها إحدى الدول لفردٍ لاذ بها؛ بغية حماية حقوقه الحياتية الأساسية التي لا تكفلها له دولته الأم. ولكن على عكس مقتضيات منح اللجوء التي تدور حول وجود اضطهادٍ سياسي أو ديني أو عنصري أو فكري من جانب سلطات الدولة الأم تجاه أحد مواطنيها، فإن الحماية الثانوية تُمنح لفردٍ يتعرّض لعقوبة الإعدام أو لمعاملة غير آدمية من قبيل التعذيب، سواء في بلده الأم أو بلد إقامته المعتادة السابقة، كما تُمنح لفردٍ يُخشى على تعرّض حياته المدنية لتهديداتٍ خطيرة جرّاء اندلاع نزاعاتٍ مسلحة داخلية أو دولية. (16) أمّا مفهوم الحماية الإنسانية (Humanitarian Protection)، فيعني الحماية التي تمنحها دولة ما لأحد الأفراد الأجانب نتيجة حدوث كوارث طبيعية أو بشرية تهدد حياته، وتؤثر على ممارسته لحقوقه بالشكل الطبيعي داخل بلده الأم. (17) ومن ثَمَّ، فإن

¹² وليد مجد القاضي. مرجع سبق ذكره، ص 19.

¹³ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 14. 10 ديسمبر 1948. موقع مكتبة الإسكندرية.

¹⁴ اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، بالإضافة إلى بروتوكول عام 1967 للاجئين، المادة 1. موقع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR). < <http://www.bibalex.org/ar/ar/files/whrs.pdf> >، تاريخ الدخول: 2022-3-20.

¹⁵ ماجد نعمة ومجد الكافي وآخرون (محررون). موسوعة السياسة. الطبعة الثانية. الجزء الخامس. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص ص 467-468.

¹⁶ وليد مجد القاضي. مرجع سبق ذكره، ص ص 23 - 24.

¹⁷ ديفيد فورسايت، "الحماية الإنسانية: اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين". مقال بالمجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 843، 30 سبتمبر 2001. موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. < <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5z3fhl.htm> >، تاريخ الدخول: 2022-4-11.

هذا المفهوم قد يتسع ليشمل كلاً من الحماية الثانوية واللجوء على افتراض ارتباطهما بتهديد بشري لحيوات أو حقوق مواطني دولة ما، أو قد يخرج من دائرتيهما ويقتصر فقط على إعطاء الحماية لأشخاص فرّوا من كوارث طبيعية أو بشرية غير مسلحة وبعيدة عن الاضطهاد والتمييز، كحدوث فيضانات أو حرائق أو مخاطر إشعاعية مثلاً. (18)

ثانياً: الواحة المصرية وإحصاءات دولية:

تاريخياً، كانت مصر أرضاً للمهاجرين واللاجئين، يَفِدُ إليها المهاجرون من دول شرق وشمال شرق البحر الأبيض المتوسط. وحتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، كان الأجانب يأتون إلى مصر، بينما نادراً ما يُهاجر المصريون للخارج. علاوة على ذلك، كانت مصر ملاذاً للكثيرين ممّن فرّوا من ديارهم خوفاً على حياتهم أو بسبب المجاعات. كما واصلت مصر استضافة أولئك الذين يواجهون الاضطهاد والموت في بلدانهم؛ حيث فرّ الناس إلى مصر بعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، ومذابح الأرمن في تركيا في عشرينيات القرن الماضي، وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما استضاف المصريون نحو 25 ألفاً من الكرواتيين في عام 1944. وأثناء الحرب العالمية الثانية، استضافت مصر الحكومتين الألبانية واليونانية في المنفى. كما وجد العديد من السياسيين القوميين الأفارقة أو عائلاتهم - لا سيما كلاً من الزعيم الغاني "كوامي نكروما" ورئيس وزراء جمهورية الكونغو "باتريس لومومبا" - ملاذاً آمناً في مصر خلال حقبة الستينيات. وفي الوقت الحاضر، تستضيف مصر عدداً كبيراً من طالبي اللجوء واللاجئين فضلاً عن فئات أخرى، الأمر الذي جعل من مصر دولة مُستقبلة لملايين من المهاجرين والنازحين، وذلك بفعل عددٍ من العوامل التي سيتم ذكرها تالياً. (19)

وحرى بالذكر، قبل المضي قدماً في تبيان المؤشرات الإحصائية ذات الصلة، التأكيد على أن الدستور المصري النافذ حالياً قد نصّ في مادته (91) على حق اللجوء؛ إذ ينص على أنّ: "للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضطُهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة، وتسليم اللاجئين السياسيين محظور، وذلك كله وفقاً للقانون". (20) وتجدر الإشارة إلحاقاً بذلك أن مصر كانت العضو الوحيد غير الغربي، إلى جانب تركيا، في لجنة صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لتنظيم شؤون اللاجئين في عام 1951، كما أنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكتبها في مصر في عام 1954. وفي عام 1980، صدّقت مصر على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951. ثم صدّقت في عام 1981 على بروتوكول عام 1967 الخاص بوضع اللاجئين، ثم على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في عام 1984، والذي ينص أيضاً على الحق في طلب اللجوء والحصول عليه. كما حث الإعلان العربي في عام 1992

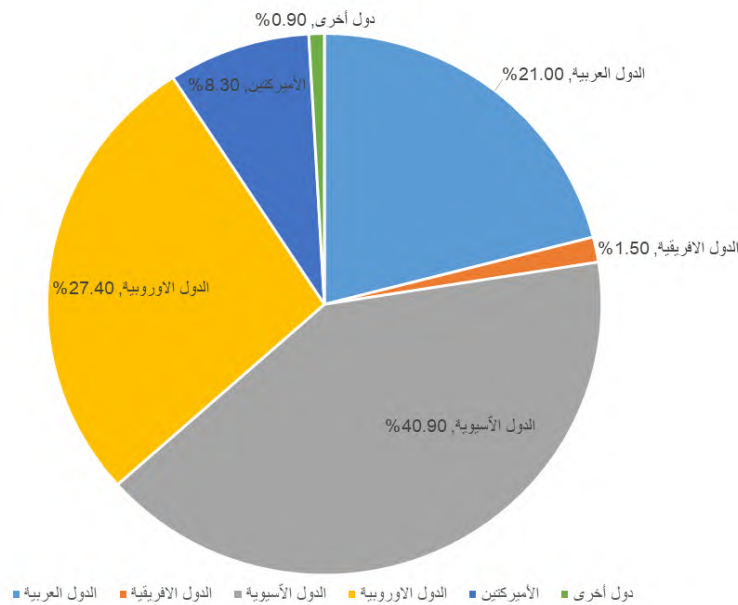
¹⁸ وليد مجد القاضي. مرجع سبق ذكره، ص 24.

¹⁹ Ayman Zohry, "Migrants and Refugees in Times of Crisis: The Egyptian Situation and Response". **Information and Decision Support Center (IDSC), Policy Perspective**, 6 June 2021, P. 6. Available at: https://www.idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/4802/6-%20MIGRANTS%20AND%20REFUGEES%20IN%20TIMES%20OF%20CRISIS.pdf >, Accessed on 27-4-2022.

²⁰ انظر نص الدستور المصري، متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yfvv75e4> ، تاريخ الدخول: 2022-5-1.

الدول العربية على تبني مفهوم واسع لـ "اللاجئ" و "النازح" وكذلك حد أدنى لمعاملة هؤلاء، مسترشدين بأحكام موثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان واللاجئين. (21)

هذا، وتختلف تقديرات اللاجئين والنازحين في مصر بشكل كبير حسب المصادر الوطنية والدولية؛ إذ بينما تقدر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA) عدد غير المصريين في مصر بـ 544 ألفاً فقط في عام 2020، فإن تقديرات الحكومة المصرية لغير المصريين في مصر تبلغ حوالي خمسة ملايين. (22) ولعل من نافلة القول هنا أن التطورات المتسارعة لأزمة اللاجئين قد زادت بوتيرة كبيرة، لا سيما بعد اندلاع ما يسمى بموجة "الربيع العربي" في عام 2011، بما قد يجعل من الصعب بشكل متزايد التوصل لإحصائيات دقيقة. وبشكل عام، يُشار إلى أن هناك عدة آلاف من الأمريكيين والأوروبيين والآسيويين والأفارقة والعرب يعملون في مصر، بخلاف اللاجئين. ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، فإن تصاريح العمل الصادرة للأجانب في مصر للفترة من عام 2015 إلى عام 2019 بلغت حوالي 15 ألف تصريح عمل سنوياً. كما زادت تصاريح العمل من 14746 في عام 2015 إلى 16338 في عام 2019. وفي هذا الصدد، يوضح الشكل رقم (1) نسب تصاريح العمل الصادرة للأجانب في مصر حسب الجنسية الرئيسية فيما بين عامي 2015 و 2019.



الشكل رقم (1)

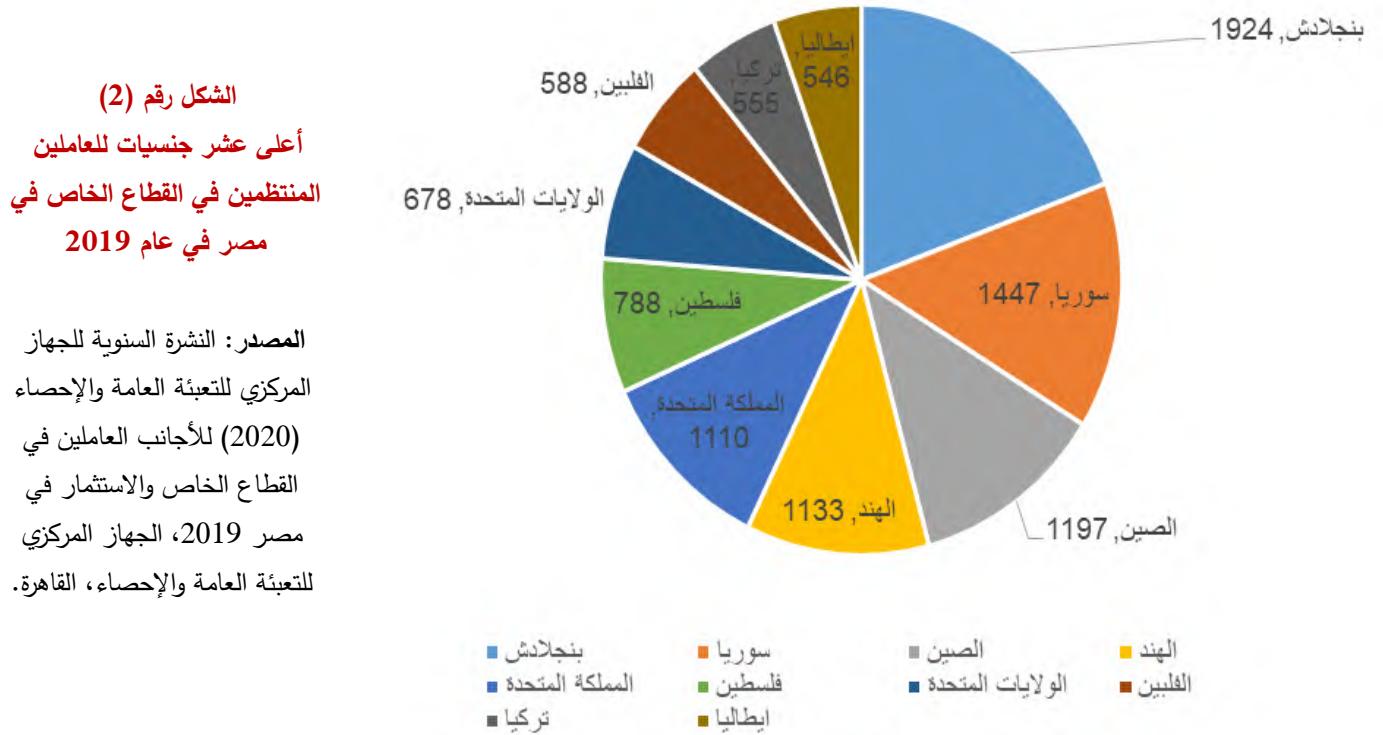
نسب تصاريح العمل الصادرة للأجانب في
مصر حسب الجنسية الرئيسية فيما بين
عامي 2015 و 2019

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة
والإحصاء (2016-2020) النشرات
السنوية لتصاريح العمل الصادرة
للأجانب في مصر، الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

²¹ Ayman Zohry, "Migrants and Refugees in Times of Crisis: The Egyptian Situation and Response", Op. Cit., Pp. 3 – 4.

²² Ibid, P. 4.

ويُلاحظ وفقاً للشكل أعلاه أن تصاريح العمل الصادرة في عام 2019، لمواطني الدول الآسيوية شكّلت أكثر من 40% من تصاريح العمل (40.9%)، تليها تصاريح العمل الصادرة لمواطني الدول الأوروبية (27.4%)، كما احتل مواطنو الدول العربية المرتبة الثالثة بنسبة 21.0% من تصاريح العمل الصادرة في عام 2019، بما يعنى أن المجموعات الثلاث الأوروبية والآسيوية والعربية مثّلت نحو 90% من تصاريح العمل الصادرة في عام 2019. كما كانت الجنسيات الخمس الأولى الحاصلة على تصاريح العمل بمصر في عام 2019 هي: بنجلاديش (12.9%) وسوريا (9.7%) والصين (8.0%) والهند (7.6%)، فالمملكة المتحدة (7.4%) (انظر الشكل رقم 2).

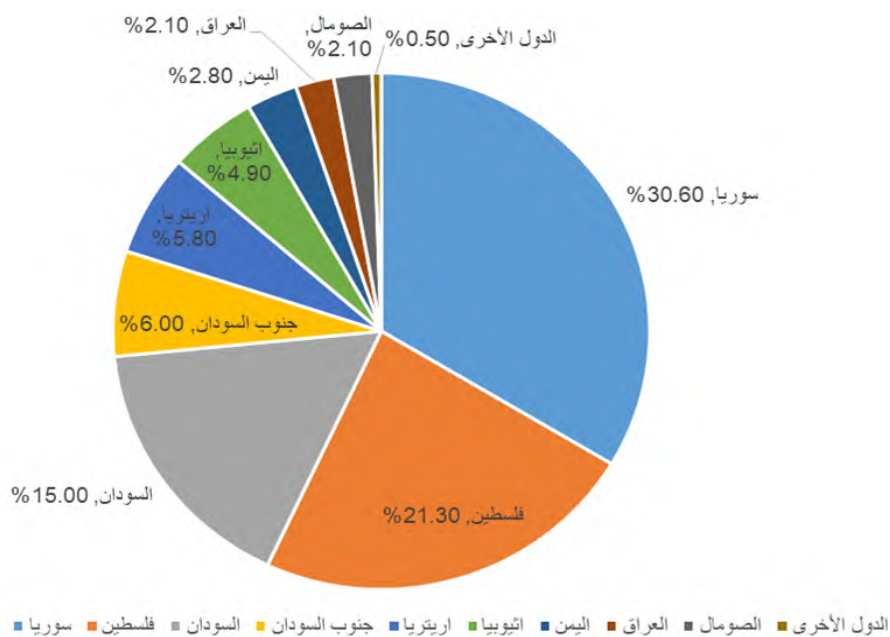


هذا، وبحسب إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد ارتفع عدد طالبي اللجوء واللاجئين المُسجّلين في مصر من نحو 251 ألفاً في عام 2015 إلى نحو 329 ألفاً في عام 2020. ونحو 40 % من طالبي اللجوء واللاجئين في عام 2020 هم من السوريين، فيما يُشكّل الفلسطينيون ثاني أكبر عدد من اللاجئين في مصر؛ إذ يمثلون نحو 21.3 % من اللاجئين، يليهم السودانيون بنحو 15 %، بينما تُشكّل الجنسيات الأخرى أقل من 25 % من طالبي اللجوء واللاجئين المُسجّلين في مصر، ويأتون من أكثر من خمسين دولة بما في ذلك جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا واليمن والعراق والصومال (انظر الجدول رقم (1) أدناه).

النسبة المئوية 2020	2020	2019	2018	2017	2016	2015	دولة الأصل
30.6%	130.042	129.210	132.871	126.688	116.013	117.635	سوريا
21.3%	70.020	70.010	70.021	70.018	70.032	70.026	فلسطين
15.0%	49.274	48.684	41.771	35.737	33.128	28.612	السودان
6.0%	9.809	19.245	14.622	10.075	5.641	4.147	جنوب السودان
5.8%	18.987	19.643	15.442	12.693	7.132	3.836	إريتريا
4.9%	16.181	16.713	15.931	14.452	12.029	6.931	إثيوبيا
2.8%	9.256	9.219	8.322	4.585	2.638	1.382	اليمن
2.1%	6.831	6.776	6.994	6.663	7.491	7.191	العراق
2.1%	6.753	7.135	7.164	6.647	7.027	7.682	الصومال
0.5%	1.648	1.603	1.781	1.646	2.247	3.207	دول أخرى
100%	328.801	328.238	314.919	289.204	263.378	250.649	المجموع

الجدول رقم (1)

طالبو اللجوء واللاجئون في مصر فيما بين عامي 2015 و 2020



الشكل رقم (3)

طالبو اللجوء واللاجئون في مصر في عام 2020

المصدر: بيانات اللاجئين الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: [UNHCR - Refugee Statistics](https://www.unhcr.org/refugee-statistics/)

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الواردة أعلاه تعكس طالبي اللجوء واللاجئين المُسجّلين فقط؛ أي العدد الإجمالي للمقيمين الذين يحملون جنسية أجنبية، بغض النظر عن أية متغيرات أخرى؛ فعلى سبيل المثال، يتمتع السودانيون في مصر لفترة طويلة بمكانة قريبة من المواطنين بسبب عدد من الاتفاقيات الثنائية. كما يُشكل المواطنون السودانيون أكبر حصة لدولة واحدة بين غير المواطنين. كما لم يعد على السودانين السعي للحصول على وضع اللاجئ للبقاء في البلاد. ووفقاً لاتفاقية الحريات الأربع الموقعة بين مصر والسودان عام 2004، فقد تم منحهما حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك. وهذا يمنح السودانين في مصر مكانة قريبة من مكانة المواطنين المصريين. وبينما يبلغ عدد اللاجئين السودانيين في مصر حوالي 49 ألفاً، فإن العدد الدقيق للسودانيين في مصر غير معروف، وهناك مؤشرات أخرى تُقدّر عدد السودانين في مصر إلى ثلاثة ملايين فرداً، ولا ريب أن مثل هذا التآرجح الحاد في أعداد الأجانب الموجودين بمصر يوفر مساحة لا بأس بها لفرص الوجود غير الشرعي على الأراضي المصرية، وهو وجودٌ كما سلفت الإشارة قد يشتمل على تجاوز حد الإقامة أو العمل غير الشرعي... إلخ.

ثالثاً: النزوح إلى مصر.. العوامل والدوافع:

من الجدول رقم (1) المذكور أعلاه، يتبيّن أن عدد طالبي اللجوء واللاجئين في مصر قد اتخذ منحىً تصاعدياً منذ عام 2015 على وجه التحديد، وهو العام الذي اشتدت فيه أزمة اللجوء السورية، لتصبح واحدة من أزمات اللجوء الدولية الحادة والمُلحّة؛ إذ يتجلّى أن عدد أولئك الوافدين إلى مصر قد بلغ نحو 251 ألفاً في العام المذكور، ف 264 ألفاً (2016)، ف 290 ألفاً (2017)، ف 315 ألفاً (2018)، فما يزيد بقليل عن 328 ألفاً (2019)، ثم نحو 329 ألفاً في عام 2020. من جهةٍ أخرى، يبيّن الجدول أن الجنسيات الأساسية التي ينتمي إليها طالبو اللجوء واللاجئين في مصر على مدار السنوات القليلة الماضية هي لدول مجاورة أو قريبة جغرافياً للأراضي المصرية؛ حيث سوريا، فلسطين، السودان، جنوب السودان، إريتريا، إثيوبيا، اليمن، العراق، والصومال. والواقع أن الأسباب الكامنة وراء توجّه تلك الآلاف إلى مصر حديثاً تعود إلى ما يلي حصراً:

1- الصراعات الجارية في بلدان المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء:

لقد سبقت الإشارة إلى أن النزاعات التي قد تقضي إلى إحداث مناخٍ من عدم الاستقرار، ومن ثمّ تهديد حياة المواطنين وحرياتهم، تُعدّ أحد أهم الأسباب الداعية لطلب فردٍ ما للحماية الدولية، سواء كانت لجوء سياسي أو حماية ثانوية أو حماية إنسانية. ولا يخفى أن معظم بلدان طالبي اللجوء واللاجئين المذكورة أعلاه هي من بين الدول الرئيسية التي تصدرت المشهد العالمي، من حيث عدم الاستقرار، على مدار العقد الماضي على الأقل؛ لما تشهده من صراعاتٍ حادة، تتطوي على نزاعاتٍ مسلحة بين فصائل مختلفة، بفعل عوامل متنوعة. فعلى سبيل المثال، لا يزال الوضع في سوريا متأزماً، في ظل جمود العملية السياسية المرهون بها حلّ الأزمة، وكذا في ظل انخراط العديد من الفاعلين

الإقليميين والدوليين فيها، كروسيا وإيران وتركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، والتي يُرجَّح أنه قد شابها المزيد من التعقيد عقب العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا منذ 24 فبراير 2022، لارتباط كافة البلدان المذكورة بالأزمة الأوكرانية بشكلٍ أو بآخر، بما يستتبعه ذلك من أن تكون سوريا إحدى أوراق اللعب التي لا يُستبعد استخدامها في سياق تطورات الأزمة الأوكرانية؛ للضغط على طرفٍ مقابل آخر، بما يُؤثر بالتالي سلباً على فرص حل الأزمة السورية، وعودة السوريين إلى موطنهم وجهود إعادة إعمار سوريا.

بالمثل، لم يزل النزاع بين جماعة الحوثيين اليمنية المدعومة إيرانياً وقوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية قائماً، وأيضاً في إثيوبيا التي تشهد صراعاً مريعاً بين القوات المركزية وجبهة تيجراي، وكذا في الصومال التي عاثت فيها "حركة الشباب الإسلامية" الإرهابية المرتبطة بتنظيم "القاعدة" فساداً، بما رسَّخ مزيداً من العنف وعدم الاستقرار وأزمة سياسية عميقة في ذلك البلد الأفريقي، في سياقٍ متصل كانت جنوب السودان منذ نشأتها في عام 2011 بيئة خصبة للصراع فيما بين فصائلها، فيما اعترت السودان مراحل متنوعة من عدم الاستقرار منذ اندلاع ثورتها في ديسمبر 2018... إلخ. تلك الأمور التي ساهمت بشكلٍ كبير في إعطاء الزخم لتوجه آلاف الأفراد من تلك البلدان إلى مصر؛ بحثاً عن الأمان وحفاظاً على الأرواح.

2- الاستقرار السياسي في الدولة المصرية:

لا ريب في أن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه طالبو الحماية الدولية هو تأمين حياتهم وحياة ذويهم؛ هرباً من الأخطار التي تهددهم، من اضطهادٍ أو تعذيبٍ أو نزاعٍ مسلح... إلخ. ولا ريب كذلك في أن تحقيق الهدف المذكور لا بد وأن يقتدر ببيئة سياسية مستقرة، لاسيما وأن الأخطار المذكورة تشترك جميعاً في سمة عريضة، ألا وهي غياب الاستقرار السياسي في البلد الذي ينتمي إليه طالبو الحماية. وفي هذا السياق، يمكن التأكيد على ما أسفرت عنه القفزات الهائلة التي حققتها الدولة المصرية منذ ثورة 30 يونيو 2013 في هذا الصدد، وذلك بالتضافر مع كونها من أقرب الدول الجغرافية "المستقرة" للبلدان الطاردة لطالبي الحماية والمهاجرين غير الشرعيين. تلك الأمور التي جعلت من مصر دولة مقصد، بالنظر إلى ما حققته من إنجازات، وما تنعم به من أمن عقب أحداث مريرة شهدتها الدولة المصرية في أعقاب ثورة يناير 2011، فضلاً عن كونها الدولة الوحيدة التي استطاعت السيطرة مرة أخرى على زمام الأمور، وباقتدار، من بين دول الثورات العربية. هذا لاسيما وأن نزوح المهاجرين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي تؤدي النزاعات والاضطرابات وانعدام الأمن إلى تدهورها، كتندي مستوى المعيشة، وتدهور الصحة، وفقدان المرافق... إلخ. وهذه الأمور تعكف الدولة المصرية على معالجتها، وقد حققت فيها مؤشرات إيجابية عديدة، جعلتها نموذجاً للعزم والبناء والمثابرة.

وحرى بالذكر هنا أن ترتيب المصريين قد تحسَّن في تصنيف أكثر الشعوب العربية أماناً لعام 2021 مقارنة بعام 2020، وحلَّ المصريون في المرتبة الحادية عشرة بدلاً من المرتبة الثانية عشرة للعام السابق. ويُعزى هذا التحسن

لأسباب مختلفة أغلبها مرتبطة بتحسّن مُطَرّد للأمان الوظيفي وطفرة في الاستثمارات استطاعت تقليص نسبة البطالة بشكل كبير وفي وقت وجيز. حيث تم تصنيف مصر كبيئة مستقرة مع تحسن ملحوظ لمؤشرات الازدهار وغياب التهديدات المحدقة وتراجع مخاطر الإرهاب مع نظرة مستقبلية مستقرة لعام 2022. كما تحسّن تصنيفها في مؤشر السلام العالمي فيما بين العامين من المركز 136 في عام 2020 إلى 126 في عام 2021. (23)

3- العوائق التي شهدتها البلدان المتقدمة:

لقد لعبت السياسات والإجراءات المتشددة التي شهدتها بلدان العالم المتقدم، لاسيّما في أوروبا، إزاء تدفقات المهاجرين خلال العقد الماضي، دوراً كبيراً في اختيار الأراضي المصرية كأحد الوجهات البديلة عن تلك الأوروبية. إذ شكّلت تلك السياسات أحد العوامل الرئيسية التي جعلت مصر جاذبة لمئات الآلاف من طالبي الحماية والمهاجرين، وذلك بالتضافر مع قرب مصر الجغرافي لمناطق هؤلاء الأشخاص، وتوجّه القاهرة الإنساني، والبيئة المصرية المستقرة نسبياً، والمنطوية على معدلات تنمية متميزة، مقارنةً بجيرانها. فلقد اشتمل المشهد الأوروبي ذو الصلة على العديد من الممارسات السلبية مثل: إعمال الصّد والطرد تجاه الوافدين، على شاكلة ما حدث على الحدود البلغارية واليونانية والإيطالية والإسبانية والبولندية، وغيرها؛ وإعطاء الوافدين معلوماتٍ ناقصة ومُضلّلة، مثلما حدث في بلجيكا؛ وبناء العديد من الموانع الحدودية على كثيرٍ من الحدود الأوروبية الداخلية والخارجية، مثل اليونان وبلغاريا وسلوفينيا والمجر والنمسا وبلدان البلطيق... إلخ؛ وكذا اعتراف بعض بلدان الاتحاد بعدد من الدول المتدنية في مؤشر السلام العالمي والمعروفة بكونها طاردة للمهاجرين وطالبي اللجوء كدول آمنة، وذلك على نحو ما قامت به فنلندا بشأن كلٍّ من العراق وأفغانستان والصومال؛ وأيضاً قيام بلد مثل الدانمارك بمصادرة مقتنيات الوافدين الثمينة بحجة الإنفاق عليهم، مع مضيها قدماً في ترحيل طالبي اللجوء منها إلى بلدٍ ثالث (أفريقي على الأرجح)، ل يتم معالجة طلبه في ذلك البلد، بدلاً من الدانمارك، وكذا فعلت المملكة المتحدة؛ كل ذلك بالإضافة إلى الاتفاق الذي وقعه الاتحاد الأوروبي مع تركيا في مارس 2016؛ كآلية واقعية لإيقاف تمدد طالبي اللجوء "غير الأوروبيين" داخل أوروبا، والذي ساعد على احتجاز ما يربو عن 3 مليون لاجئاً سورياً في مخيمات تركية. (24)

هذا فضلاً عن تصاعد التنظيمات اليمينية الشعبوية والمتطرفة في أرجاء الساحة الأوروبية، مثل "حركة النجوم الخمس" و"العصبة" الإيطاليين، و"حزب البديل من أجل ألمانيا"، وحركة "أوروبيون ضد أسلمة الغرب (PEGIDA)"، و"ديموقراطيو السويد"، و"الفجر الذهبي" باليونان... إلخ، بل ودخول بعضها البرلمان الأوروبي لأول مرة عقب انتخابات عام 2014. إذ انطوى صعود تلك التنظيمات على استغلالٍ دؤوب لقضايا الهجرة واللجوء لكسب الدعم الشعبي الأوروبي وتحقيق مكاسب سياسية محضة، بفعل ما تُلصقه من آثارٍ سلبية جسيمة بالوافدين الأجانب، من قبيل نشر

²³ تحسّن ترتيب المصريين في تصنيف أكثر العرب أماناً لعام 2021 مع نظرة مستقرة لعام 2022. 31 ديسمبر 2021. موقع مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث. متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/2p9yx4rp>، تاريخ الدخول: 7 أبريل 2022.

²⁴ وللمزيد، انظر: وليد محمد القاضي. مرجع سبق ذكره، ص ص 90 - 100 ، 155 - 170.

الإرهاب، وتقويض الثقافة والقيم الأوروبية، وتهديد نموذج الرفاه الأوروبي... إلخ. (25) هذا كله إلى جانب التمييز المؤسف بين اللاجئين الأوروبيين وغير الأوروبيين الذي ظهر بجلاء على خلفية العملية العسكرية الروسية في الأراضي الأوكرانية منذ 24 فبراير 2022، والذي تمّ على إثره قبول ملايين اللاجئين الأوكرانيين من قبل البلدان الأوروبية، بل وإعطاء المهاجرين غير الشرعيين منهم تصاريح بالإقامة الرسمية في بلد مثل إسبانيا على سبيل المثال. (26)

والواقع أن جميع تلك السياسات الأوروبية قد انتهكت - بشكلٍ أو بآخر - القواعد الأوروبية والدولية ذات الصلة، ارتباطاً بمئات الآلاف من طالبي اللجوء غير الأوروبيين، والتي من بينها مبدأ "حظر الرد" أو "عدم الإعادة القسرية" المنصوص عليه في المادة (33) من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 لتنظيم شئون اللاجئين، وضرورة كفالة حق اللجوء وسبل الوصول إليه، وفق ما تنص عليه المادة (18) من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وكذا حظر التمييز بين الأشخاص على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل الاجتماعي، أو السمات الجينية أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو السن أو الانتماء لأقلية ما أو ثقافة ما... إلخ (المادتين 21 و22 من الميثاق). هذا فيما يُشار على وجه الخصوص إلى أن الاتفاق الأوروبي - التركي المذكور أعلاه لم يعد أن يكون اتفاقاً "سياسياً"، خاضع ببساطة للتقلبات السياسية التي قد تؤثر على حقوق الأشخاص محل الاتفاق والذين هم بحاجة للحماية. الأمر الذي حدث بالفعل إبان خرق الاتفاق محل البحث من قبل تركيا في فبراير 2020، حين فتحت حدودها أمام اللاجئين السوريين لدخول اليونان، جرّاء عدم توافق مصالح كلٍ من أنقرة وبروكسل في سوريا. (27) وعلى كلٍ، وكما سبقت الإشارة، كانت مُحَصِّلة تلك السياسات جميعاً أن أسهمت في تعزيز اختيار مصر كوجهة لآلاف المهاجرين وطالبي اللجوء، الأفارقة والآسيويين بشكلٍ أساسي.

رابعاً: المهاجرون غير الشرعيين وطالبو الحماية في مصر: المعالجة - الفرص - التحديات:

دائماً ما استوعب النسيج المصري عبر تاريخه العديد من الأجناس والجماعات العرقية، بما في ذلك الأفارقة والعرب والبربر والإغريق والفرس والرومان والأتراك... إلخ. (28) حالياً، باستثناء السوريين في مصر، يتركز معظم السكان الأجانب الآخرين في القاهرة، وتأتي محافظة الإسكندرية كثاني مدينة مصرية تجتذب أكبر عدد من اللاجئين بعد القاهرة. أما بالنسبة للسوريين في مصر، وعلى الرغم من أن معظمهم يتركز في العاصمة، إلا أنه يمكن العثور على السوريين في مصر في جميع المحافظات تقريباً. ولا يقتصر وجودهم حتى على عواصم المحافظات، بل في المناطق الريفية أيضاً. (29)

²⁵ المرجع السابق، ص ص 257 - 258.

²⁶ آن مابيه ودينا أبي صعب وآخرون، "إسبانيا.. المهاجرون غير الشرعيين من الأوكرانيين يمكنهم الحصول على بطاقات إقامة"، موقع France 24، 19 أبريل 2022، متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/45835pas>، تاريخ الدخول: 2022-5-20.

²⁷ انظر تنفيذ تلك السياسات وغيرها تفصيلاً في: وليد محمد القاضي، مرجع سبق ذكره، ص ص 244 - 251، 264 - 269.

²⁸ Ayman Zohry, "Migrants and Refugees in Times of Crisis: The Egyptian Situation and Response", Op. Cit., P. 2.

²⁹ Ibid, P. 9.

وبتوجيه من الحكومة المصرية، يتم تقديم المساعدات للاجئين في الأراضي المصرية من قِبَل المفوضية السامية للأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وتشمل الخدمات المقدمة للاجئين التعليم والصحة والغذاء والتدريب المهني لمساعدتهم في الحصول على عمل في القطاع غير الرسمي. وبالإضافة إلى المساعدة التي يتلقاها اللاجئون المسجلون من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمساعدة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لأولئك الذين لا يخضعون لولاية المفوضية، يعتمد الأجانب في مصر على مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص. وعلى الرغم من تاريخهم القصير في مصر، مقارنة باللاجئين الأفارقة، فإن السوريين في مصر أكثر اندماجًا في الاقتصاد غير الرسمي لدرجة أنهم، في بعض المواقع في مصر، تمكّنوا من اكتساب سمعة عالية بين المصريين لتوفير خدمات عالية الجودة، مثل المطاعم والصناعات الغذائية وإصلاح وصيانة المعدات والمنسوجات والأنشطة المتعلقة بالبناء، الأمر الذي قد يُعزى - جزئيًا - إلى غياب الحواجز اللغوية والثقافية بين السوريين والسكان المضيفين. (30)

في سياق متصل، وارتباطًا بآثار وباء COVID-19 على سبل عيش الأجانب في مصر، وعلى الرغم من حقيقة أن اللاجئين عادة ما يكونون أكثر تضررًا في الدول التي يلجؤون إليها بسبب ضعف شبكات الدعم لديهم مقارنة بالمواطنين، إلا أن الوضع في مصر قد كان مختلفًا إلى حد بعيد؛ حيث غطت المساعدات الحكومية وغير الحكومية جميع المحتاجين بغض النظر عن جنسيتهم. فعلى سبيل المثال، يقدم الهلال الأحمر المصري خدمات صحية بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين في مختلف المحافظات. كما يتم أيضًا تضمين غير المواطنين في جميع المبادرات الصحية في مصر مثل حملة "100 مليون صحة" للعلاج والاكتشاف المبكر للأشخاص المصابين بفيروس التهاب الكبد الوبائي سي (HCV) والأمراض غير المعدية. والأهم من ذلك، أن جميع المقيمين في مصر مؤهلون للحصول على لقاح COVID-19 مجانًا وبدون تمييز على أساس الجنسية. (31) وفي أكتوبر 2020، استضافت وزارة الخارجية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة بمصر، إطلاق خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف لهم لعامي 2020-2021، ارتباطًا بالأزمة السورية، وكذا خطة استجابة مصر للعام الثالث على التوالي، لدعم اللاجئين وطالبي اللجوء من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن لذات العامين، وذلك بميزانيات قُدِّرَت إجمالاً بـ 331.1 مليون دولار، و189.2 مليون دولار، على التوالي، حيث تشمل القطاعات المستهدفة التعليم والحماية والصحة والاحتياجات الأساسية والمساعدة النقدية وسبل العيش والأمن الغذائي. (32)

والواقع أن تصريحات المسؤولين المصريين بشأن هؤلاء الأجانب، وإن كانت تشير إلى ثقل العبء الذي تتحمّله مصر في هذا الصدد، إلا أنها تتم في ذات الوقت عن اعتزازٍ بقدرة مصر على استقبالهم واحتوائهم وخدمتهم، سواء كان

³⁰ Ibid.

³¹ Ibid, Pp. 9-10.

³² وزارة الخارجية المصرية والأمم المتحدة في مصر تطلقان خطط استجابة لدعم اللاجئين وطالبي اللجوء. موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين. 6 أكتوبر 2020. متاح على الرابط التالي: < <https://www.unhcr.org/eg/ar/16251-3rperpar.html> > ، تاريخ الدخول: 5-5-2022.

ذلك صحياً أو تعليمياً أو على الأقل حمايتهم وتأمينهم من الأخطار والتهديدات التي فرّوا منها. كما يدل تصرفها ذلك على أنها لا تتاجر أو تساوم بحقوق طالبي الحماية أو بكرامة الوافدين أو حياتهم وأمنهم، وذلك على النقيض مما فعلته بلدان أخرى، كما يُحسَب لها في هذا السياق أنها لم تطرد أجنبياً، ولو كان مهاجراً غير شرعي، من أراضيها على إثر انتشار وباء Covid-19. ولعلّ من المفيد هنا الإشارة إلى ما ذكره الرئيس عبد الفتاح السيسي على هامش المؤتمر الصحفي المشترك لزعماء قمة "فيشجراد مع مصر"، التي انعقدت في العاصمة المجرية بودابست في 12 أكتوبر 2021، من "إنه يوجد في مصر نحو 6 ملايين لاجئاً، يعيشون كمواطنين عاديين، وليس داخل معسكرات"، مشيراً إلى أنه لم تخرج حالة هجرة غير شرعية واحدة من مصر منذ سبتمبر 2016، ومؤكّداً على أن مصر قد رفضت، من منظور حقوق الإنسان، المزايدة على استضافة اللاجئين وطالبي اللجوء على أراضيها. (33) ومن ثمّ، كانت معالجة مصر لوجود هؤلاء الأجانب على أراضيها تتسم بالطابع الإيجابي الخالص. والواقع أن تلك المعالجة يمكن أن تضمن العديد من الفرص والمزايا السياسية للدولة المصرية، من بينها على سبيل المثال:

أ- تعزيز القوة الناعمة المصرية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الإسهام في المساعدة على استعادة دورها الريادي الإقليمي في المنطقة العربية، وفي أفريقيا، وذلك على المسارين الرسمي والشعبي، وذلك بالنظر إلى أن أكثر طالبي الحماية الذين يقصدونها يأتون من هذه المناطق التي للدولة المصرية علاقات تاريخية وحضارية وثيقة معها.

ب- التأكيد على احترام الدولة المصرية للقواعد الدولية ذات الصلة، وأنها لم تتقاعس عن حمل مسؤولياتها تجاه طالبي الحماية الدولية، وتلبية احتياجاتهم، في الوقت الذي تتصّلت فيه العديد من الدول، بما فيها تلك المتقدمة، عن مسؤولياتها ذات الصلة. الأمر الذي يُسهم في تعزيز مصداقية مصر ومكانتها الأخلاقية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ج- يمكن للدولة المصرية تعزيز استغلال الدعم الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة وغيرها فيما يتعلق بمساعدة الدول المستضيفة للمهاجرين واللاجئين، في تعزيز قدرتها على توفير الخدمات، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع النمو الاقتصادي. ومع جهود مصر لتمكين اللاجئين اقتصادياً، وتأمين وصولهم إلى سوق العمل، وتحسين أوضاعهم المعيشية، فإن ذلك سيمكّن اللاجئين من المساهمة بشكل إيجابي في خدمة المجتمعات المحلية والاقتصاد المصري بشكل عام.

د- تحسين التعاون الإقليمي فيما بين مصر وجيرانها، سواء في المنطقة العربية أو الأفريقية أو الأوروبية؛ لأجل التوصل لترتيبات لإيجاد حلول وبلورة مواقف مُشتركة لحل أزمات اللاجئين المتتابة، والسيطرة على منافذ الهجرة

³³ راجع كلمة الرئيس السيسي خلال قمة "فيشجراد مع مصر"، 12 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=X4cxVF8x6E>، تاريخ الدخول: 14-4-2022.

غير الشرعية المختلفة، كالتوصل لتقاھمات فيما يخص الأوضاع في سوريا مع الدول الإقليمية ذات المصلحة، وكذلك الأوضاع الخاصة باللاجئين السودانيين، بما يسهم كذلك في تعزيز الدبلوماسية المصرية إقليمياً ودولياً.

من جهة أخرى، فإن هناك عدداً من التحديات المقابلة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، لاسيما وأن عدد الأجانب في مصر ليس بالقليل، والتي منها على سبيل المثال:

أ- إمكانية حدوث اضطرابات مجتمعية، لاسيما في سياق سمة "المناطقية" التي تشير إلى تركّز عدد كبير نسبياً من مهاجرين ذوي جنسية معينة في مناطق بعينها داخل مصر.

ب- تزايد فرص استغلال هؤلاء المهاجرين، خاصة النساء والقُصّر، في أعمال الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وعمالة الأطفال ضمن الاقتصاد غير الرسمي.

ج- إمكانية تسلل عناصر إرهابية في سياق هؤلاء الوافدين لتنفيذ أجنّادات داخلية أو خارجية مختلفة داخل الأراضي المصرية، وذلك في الوقت الذي تبذل فيه الدولة المصرية جهوداً ضخمة ودؤوبة للقضاء على صور الإرهاب ومصادر تمويله.

د- تنامي الطلب على الخدمات والبضائع المتزايدة لتغطية احتياجات المهاجرين الأساسية، بالتوازي مع زيادة الطلب على الوحدات السكنية والضغط على البنية التحتية والمرافق في مصر.

هـ- تعاظم منافسة المهاجرين للمصريين في سوق العمل؛ حيث أظهرت دراسة أجراها مركز دراسات الهجرة واللاجئين التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة، وكذلك مركز بصيرة اعتماد ما يقرب من ثلث المهاجرين السوريين في مصر (45%) على العمل كمصدر للدخل، فيما بات رجال الأعمال يفضلون توظيف السوريين لأنهم أكثر التزاماً بالعمل، فضلاً عن تقاضيهم رواتب أقل مقارنة بما يتقاضاها المصريون.⁽³⁴⁾ وهي مسألة ربما تتطوي على مخاطر حدوث اضطرابات مجتمعية على نحو ما ذكر سلفاً.

و- لا تزال هناك مخاوف شتى بشأن ازدياد الظروف الاقتصادية الصعبة في مصر بشكل كبير، خلال السنوات القليلة الماضية، بالنسبة للاجئين والمصريين على السواء، نتيجة وباء Covid-19، والتي ازدادت سوءاً بتداعيات الأزمة الأوكرانية الجارية، بما شملته من ارتفاع معدلات التضخم وأسعار السلع الأساسية وتقليص سلاسل الإمداد، وذلك بالتوازي مع افتقار العديد من اللاجئين إلى مصدر دخل ثابت. هذا بالتضافر مع افتقار بعض الأجانب بمصر إلى التعليم الرسمي المستدام الذي يمكن أن يدعم تطورهم. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد عدد لا بأس به من اللاجئين

³⁴ تحليل الوضع السكاني، مصر، ديسمبر 2016، استطلاع رأي قام به مركز بصيرة، والمجلس القومي للسكان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ص 17: للمزيد، أنظر الرابط التالي: < [PSA Final - \(Arabic Edited\) NE KS final revised \(1\).pdf](#) >، تاريخ الدخول: 11-2022-4.

وطالبي اللجوء على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتقديم الدعم الطبي أو النفسي - الاجتماعي.

(35)

خاتمة وتوصيات:

على الرغم من التقلبات الاقتصادية والسياسية الوطنية والدولية في السنوات القليلة الماضية، وتأثير COVID-19 على جميع جوانب الحياة، ظلت مصر مضيئاً رئيسياً ووجهة رئيسية لطالبي اللجوء واللاجئين وأنواع أخرى من المهاجرين، كجزء من التزاماتها الأخلاقية والتاريخية تجاه جيرانها في المنطقة العربية وكذلك في إفريقيا، وكانت السياسات والممارسات المعلنة للحكومة المصرية دائماً مؤيدة لدعم المهاجرين واللاجئين. علاوة على ذلك، أعلنت الحكومة المصرية مراراً وتكراراً أن الأجانب في مصر يُعاملون على قدم المساواة مع المواطنين.

على أن ذلك لم يمنع الدولة المصرية، انطلاقاً من التزاماتها كذلك بمكافحة الهجرة غير الشرعية، لاسيماً من أراضيها إلى الخارج، على أن تتخذ إجراءات حازمة في هذا الصدد. فلقد تم إطلاق أول استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية للفترة من عام 2016 حتى عام 2026، بالإضافة إلى إصدار قانون 82 لعام 2016 لمكافحة الهجرة غير الشرعية، الذي وضع عقوبات رادعة لهذه الظاهرة، بتجريمه كافة أشكال تهريب المهاجرين، إلى جانب مكافحة نشاط المؤسسات المنخرطة في هذه الجريمة، وكذلك تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بموجب هذا القانون في يناير 2017، والتي تخضع مباشرة لإشراف رئيس مجلس الوزراء المصري. (36) هذا فضلاً عن تكليف الرئيس بإطلاق مبادرة مراكز النجاة في ديسمبر 2019، والتي ركزت بشكل خاص على توفير فرص عمل مناسبة للشباب بالقرى والمحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية، في: الفيوم، البحيرة، الغربية، المنوفية، القليوبية، الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، بني سويف، المنيا، أسيوط، الأقصر، قنا، سوهاج. (37)

وعلى خلفية ما تقدّم، يمكن الإشارة إلى ما يلي من توصيات ذات صلة بقضيّة الهجرة غير الشرعية واللاجئين في مصر، وذلك على النحو التالي:

³⁵ سياق اللاجئين في مصر. موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين. متاح على الرابط التالي: >

<https://www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt>، تاريخ الدخول: 2022-5-5.

³⁶ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (2016 - 2026). موقع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. متاح على الرابط التالي: > <https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Awareness/6>، وحول مهام اللجنة وخلفيتها، انظر الرابط التالي: > <https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/AboutUs>، تاريخ الاطلاع: 2022-4-21.

³⁷ وزيرة الهجرة تستعرض المبادرة الرئاسية " مراكز النجاة". موقع الهيئة العامة للاستعلامات. 9 سبتمبر 2020. متاح على الرابط التالي: > <https://tinyurl.com/bdft25zm>، تاريخ الدخول: 2022-4-25. و - بالإنفوجراف... مصر تصبح نموذجاً دولياً ناجحاً في محاربة الهجرة غير الشرعية وفي دعم اللاجئين. موقع الهيئة العامة للاستعلامات، 5 أبريل 2021، متاح على الرابط التالي: > <https://cutt.us/I4Hb4>، تاريخ الدخول: 2022-4-26.

1- مُضي مصر قدماً في تعزيز عمليات المراقبة الحدودية، وتوطيد التنسيق مع الأطراف المعنية على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولا شك أن هذه المسألة لا بد وأن تتم ترقيتها بغية الحد من صور الهجرة غير الشرعية ما أمكن، لأجل الحفاظ على حقوق الدول المستقبلية وضمان احترام القوانين، فضلاً عما يشتمل عليه ذلك من حفظ لكرامة المهاجر والنأي به عما لا يليق به.

2- أهمية تعزيز التعاون والانخراط المشترك لرأب الصراعات والنزاعات وحل القضايا الشائكة في البلدان الطاردة للمهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء، وبذل الجهود وصياغة المبادرات الفعّالة الرامية إلى ذلك، ومن ذلك على سبيل المثال إقامة تعاون ثلاثي بين مصر والاتحاد الأوروبي وأفريقيا، أو بين مصر والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وكذا إقامة مصر مزيد من الشراكات مع الدول الأوروبية التي تعاني كثيراً من حركة الهجرة غير الشرعية إليها خاصة من دول الشرق الأوسط. ولعلّ ما يُعزّد ذلك المنحى استضافة مصر لـ "مركز القاهرة لتسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا"، وكذا لمقر "مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاع"، هذا إلى جانب النجاح المصري في السيطرة على كافة صور الهجرة غير الشرعية من قُطرها إلى أوروبا، منذ سبتمبر 2016 كما سلفت الإشارة. (38)

3- بالنظر إلى أن معظم الوافدين من طالبي الحماية والمهاجرين غير الشرعيين في مصر ذوي جنسيات عربية، فلربما يمكن النظر في إنشاء نظام تكافلي عربي وبرنامج لتوزيع المهاجرين وطالبي الحماية، تقوم على تطبيقه ومراقبته وتقييمه جامعة الدول العربية، بالتعاون مع الوكالات والجهات الدولية المعنية، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرهما، على أن يسري ذلك النظام بشكلٍ دائم، فيما تُوجّه إليه المزيد من الموارد في حال اندلعت موجات كبرى من النازحين بفعل النزاعات وغيرها من أسباب النزوح.

4- ارتباطاً بما سبق، يمكن النظر في إنشاء نظام دولي لتوزيع طالبي الحماية الدولية وفق حصص عادلة وتشاركية، بغية الحد من تركّزهم في نطاق واحد، لمنع الضغط على موارده ونمط حياته، وذلك على شاكلة برنامج التوزيع الأوروبي الصادر في عام 2015، إبان اشتداد أزمة اللجوء العالمية آنذاك، مع الالتزام بتعزيز فاعليته وتطبيقه. (39)

5- ضرورة مراجعة الاتحاد الأوروبي لإجراءات الأمانة التي سلفت الإشارة إليها، بما في ذلك نقض الاتفاق الذي أبرمه مع تركيا في مارس 2016، وكذا مراجعة قائمة الدول الآمنة لديه ولدى بعض دوله، حيث لا تزال العراق والصومال وأفغانستان وبعض مناطق سوريا مُصنّفة به كمناطق آمنة. ولا ريب في أن ذلك يعزز من مصداقية قيم

³⁸ وليد محمد القاضي. مرجع سبق ذكره، ص 271.

³⁹ المرجع السابق، ص 272.

الاتحاد وشعاراته بشأن حقوق الإنسان، والتي يحوم حولها العديد من الشكوك على النحو الذي انطوت عليه ثانيا هذه الورقة.

6- نظراً لارتباط الهجرة غير الشرعية وطلب الحماية الدولية ببعض الجوانب الاقتصادية والتنموية، فيمكن في هذا الصدد كذلك أن تقوم مصر، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة والمنظمات الدولية، بتعميم مبادرة حياة كريمة في البلدان الأفريقية، وكذا البلدان التي يأتي منها المهاجرون غير الشرعيين وطالبو الحماية، لا سيما وأن المبادرة قد حازت بالفعل قبول وإشادة الأمم المتحدة. (40)

7- تعزيز الجهود الدولية للقضاء على الحركات والتنظيمات الإرهابية، وصياغة ميثاق شرف أممي يقضي بالعزم على تجفيف منابع الإرهاب ومصادر السلاح التي تتزود منها تلك التنظيمات، لاسيما وأن تلك التنظيمات تستغل حاجة الكثير من المعوزين - سواء كانوا رجالاً أم نساءً أو حتى قُصراً - في البلدان التي تسودها النزاعات، لتقوم بتجنيدهم وتنفيذ أجنداتهم، في أكثر من إقليم، بما قد يشتمل عليه ذلك من تأثير سلبي على نظرة مواطني بعض الأقاليم لطالبي الحماية الدولية، بما لذلك من تبعاتٍ سلبية كثيرة وضخمة لا تُحمد عقباها.

8- كما يتعين على المجتمع الدولي الالتزام بتقديم دعم أوسع نطاقاً في مجال معونات الإغاثة الإنسانية، بما يشمل ذلك من دعم تنموي للبلدان المضيفة لإعادة تأهيل شبكات البنية التحتية وتوسيعها وإنعاش اقتصاداتها، بما يُسهم في تعزيز عمليات إدماج الوافدين والقيام على شئونهم.

9- يجب على الدولة المصرية صياغة خطة فعّالة لتعزيز قوتها الناعمة في البلدان الإقليمية المجاورة، بما يُشكّله مهاجرو تلك الدول المقيمين في مصر، من ركنٍ هام في هذا الصدد، وذلك على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

⁴⁰ المرجع السابق، ص ص 270 - 271.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

- 1- اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، بالإضافة إلى بروتوكول عام 1967 للاجئين. موقع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR). < <http://www.unhcr-arabic.org/4d11b3026.html> >، تاريخ الدخول: 20-3-2022.
- 2- الدستور المصري. متاح على الرابط التالي: < <https://tinyurl.com/yfvv75e4> >، تاريخ الدخول: 1-5-2022.
- 3- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (2016 - 2026). موقع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. متاح على الرابط التالي: < <https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Awareness/6> >، وحول مهام اللجنة وخلفيتها، على الرابط التالي: < <https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/AboutUs> >، تاريخ الاطلاع: 21-4-2022.
- 4- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 14. 10 ديسمبر 1948. موقع مكتبة الإسكندرية. < <http://www.bibalex.org/ar/ar/files/whrs.pdf> >، تاريخ الدخول: 20-3-2022.
- 5- النشرة السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020) للأجانب العاملين في القطاع الخاص والاستثمار في مصر 2019، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.
- 6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2016-2020) النشرات السنوية لتصاريح العمل الصادرة للأجانب في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.
- 7- آن ماييه ودينا أبي صعب وآخرون، "إسبانيا.. المهاجرون غير الشرعيين من الأوكرانيين يمكنهم الحصول على بطاقات إقامة"، موقع France 24، 19 أبريل 2022، متاح على الرابط التالي: < <https://tinyurl.com/45835pas> >، تاريخ الدخول: 20-5-2022.
- 8- أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي، فرنسي، عربي). (القاهرة: مكتبة لبنان، 1982).
- 9- إيناس مصطفى وسمية عبد الله وآخرون (محررون). الموسوعة العربية الميسرة. الطبعة الثالثة. المجلد السابع. (بيروت: المكتبة العصرية، 2009).
- 10- بالإنفوجراف... مصر تصبح نموذجاً دولياً ناجحاً في محاربة الهجرة غير الشرعية وفي دعم اللاجئين. موقع الهيئة العامة للاستعلامات، 5 أبريل 2021، متاح على الرابط التالي: < <https://cutt.us/l4Hb4> >، تاريخ الدخول: 26-4-2022.
- 11- تحسن ترتيب المصريين في تصنيف أكثر العرب أماناً لعام 2021 مع نظرة مستقرة لعام 2022. 31 ديسمبر 2021. موقع مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث. متاح على الرابط التالي: < <https://tinyurl.com/2p9yx4rp> >، تاريخ الدخول: 7 أبريل 2022.

- 12- تحليل الوضع السكاني، مصر، ديسمبر 2016، استطلاع رأي قام به مركز بصيرة، والمجلس القومي للسكان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ص 17: للمزيد، أنظر الرابط التالي: < [PSA Final – \(Arabic Edited\)_NE_KS final revised](#) > [pdf \(1\)](#) >، تاريخ الدخول: 11-4-2022.
- 13- جمال الدين ابن منظور. *لسان العرب*. تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي. (القاهرة: دار المعارف، 1980).
- 14- ديفيد فورسايت، "الحماية الإنسانية: اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين". مقال *بالمجلة الدولية للصليب الأحمر*، العدد 843، 30 سبتمبر 2001. موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. < <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5z3frl.htm> >، تاريخ الدخول: 11-4-2022.
- 15- سياق اللاجئين في مصر. موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين. متاح على الرابط التالي: < <https://www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt> >، تاريخ الدخول: 5-5-2022.
- 16- كلمة الرئيس السيسي خلال قمة "فيشجراد مع مصر"، 12 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي: < <https://www.youtube.com/watch?v=X4cxVF8x6E> >، تاريخ الدخول: 14-4-2022.
- 17- ماجد نعمة ومحمد الكافي وآخرون (محررون). *موسوعة السياسة*. الطبعة الثانية. الجزء الخامس. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).
- 18- موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، على الرابط التالي: < <https://www.unhcr.org/refugee-statistics> >
- 19- وزارة الخارجية المصرية والأمم المتحدة في مصر تطلقان خطط استجابة لدعم اللاجئين وطالبي اللجوء. موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين. 6 أكتوبر 2020. متاح على الرابط التالي: < <https://www.unhcr.org/eg/ar/16251-3rperpar.html> >، تاريخ الدخول: 5-5-2022.
- 20- وزيرة الهجرة تستعرض المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة". موقع الهيئة العامة للاستعلامات. 9 سبتمبر 2020. متاح على الرابط التالي: < <https://tinyurl.com/bdft25zm> >، تاريخ الدخول: 25-4-2022.
- 21- وليد محمد القاضي. معضلة الاتساق بين سياسة الاتحاد الأوروبي والسياسات القومية تجاه قضيتي الهجرة غير الشرعية واللاجئين منذ عام 2011: دراسة لنماذج مختارة من دول الاتحاد. رسالة ماجستير غير منشورة. (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، مارس 2022).

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- 1- **Asylum and Migration: Glossary 3.0 (A tool for better comparability produced by European Migration Network (EMN).** October 2014. *Website of (EMN).* < http://emn.ie/files/p_20141124094056emn-glossary-en-version.pdf >, Accessed on 3-1-2016.
- 2- Desimpelaere, Katrien. The Dublin Regulation: Past, Present and Future. **A Published Master Thesis.** (Ghent: Gent University, Faculty of Law, 2015). Available at *website of GU.*

<http://lib.ugent.be/fulltxt/RUG01/002/213/386/RUG01-002213386_2015_0001_AC.pdf>, Accessed on 15-3-2022.

- 3- Holmes, Peter (ed.). **Dictionary of Politics and Government**. Third Edition. (London: Bloomsbury Publishing Plc., 2004).
- 4- Perruchoud, Richard and Jillyanne R. Cross (eds.). **Glossary On Migration**. International Migration Law (N° 25). Second Edition. (Geneva: International Organization for Migration (IOM), 2011).
- 5- Zohry, Ayman, "Migrants and Refugees in Times of Crisis: The Egyptian Situation and Response". **Information and Decision Support Center (IDSC), Policy Perspective**, 6 June 2021. Available at: <https://www.idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/4802/6-%20MIGRANTS%20AND%20REFUGEES%20IN%20TIMES%20OF%20CRISIS.pdf>, Accessed on 27-4-2022.